به واحد ولكان متخصصا قبل تلك الخصوصية لان العلة لا بد وان تكون متقدمة متعينة
قبل المعلول فيكون لها خصوصية اخرى فيلزم التسلسل او الدور او انتفاء واحد منهما في الخصوصية
الى غيره فيلزم الامكان وان كانت علة الخصوصية الغير يلزم الامكان لاحتياج المتخصص
سلبي وكل واحد منهما مختص بانه ليس الاخر لانا نقول سلب الغير لا يتحصل الا بعد حصول الغير
ومع كون كل واحد منهما هو هو بعد حصول الغير يكون ممكنا ومنها نفي المثل اي وجوب الوجود
يدل على نفي المثل لان نفي الشريك يستلزم نفي المثل لان الشريك اعم من المثل لان المثل
هو المشارك في تمام الماهية بخلاف الشريك ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص ومنها نفي
التركيب اي وجوب الوجود يدل على نفي التركيب بمعانيه اي التركيب من الاجزاء العقلية
كالتركيب من الجنس والفصل والتركيب من الاجزاء الوجودية كتركيب الجسم من الهيولى والصورة
وذلك لما عرفت ان كل مركب ممكن ومنها نفي الضد اي وجوب الوجود يدل على انه لا ضد له
لان الضد يقال عند الجمهور لمساو في القوة ممانع وكل ما سوى الله مخلوق له والمخلوق
لا يساوي الخالق في القوة ولا يمانعه بل مقهور له ويقال في العرف الخاص لمشارك في الموضوع
معاقب والاول لا يكون في موضوع فلا ضد له بوجه ومنها نفي التحيز اي وجوب الوجود له
يدل على نفي التحيز اي ان الواجب لا يكون في الحيز لان كل ما هو متحيز اما جسم او جسماني وكل
منهما ممكن ومنها نفي الحلول اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى لا يحل في شيء لان المعقول
من الحلول قيام موجود بموجود على سبيل التبعية بشرط امتناع قيامه بذاته ويمتنع
الحلول بهذا المعنى على الله تعالى وذهب بعض المتصوفة الى انه تعالى يحل في العارفين
والنصارى الى حلوله في عيسى فان ارادوا بالحلول هذا المعنى فغلطوا وان ارادوا به
غير ذلك فلا يمكن نفيه واثباته الا بعد تصور معناه ومنها نفي الاتحاد اي وجوب
الوجود يدل على نفي الاتحاد وقد عرفت امتناع اتحاد الشيئين مطلقا وقالت
النصارى اتحدت الاقانيم الثلاثة الاب والابن وروح القدس واتحد ناسوت
المسيح

المسيح واللاهوت وقال بعض المتصوفة اذا انتهى العارف نهاية مراتبه انتفى هويته و
صار الموجود هو الله وحده وهذه المرتبة هي الفناء في التوحيد فان كان المراد بالاتحاد
ما ذكرنا فلا شك انه باطل وان كان المراد به امرا اخر فلا يمكن نفيه واثباته الا بعد تصور معناه و
منها نفي الجهة اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى لا يكون في جهة لان كل ما هو في جهة
جسم او جسماني وكل منهما ممكن ومنها نفي محلية الحوادث فيه اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى
لا يكون محلا للحوادث لان حلول الحوادث فيه يدل على تغيره وانفعاله وذلك ينافي الوجوب
الذاتي ولان المقتضي لذلك الحادث ان كان ذاته لزم قدم الحادث وان كان غيره يلزم افتقاره
ولانه ان كان صفة نقص استحال اتصاف ذاته تعالى بها وان كان صفة كمال امتنع خلوه عنه
ومنها نفي الحاجة اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى لا يكون محتاجا الى غيره لا في ذاته
ولا في صفة حقيقية متمكنة في ذاته ولا في صفة كمالية اضافية لذاته لان كل من احتاج
الى شيء خارج في صفة متمكنة في ذاته مثل شكل او حس او صفة لها اضافة ما كعلم او عالمية
او قدرة او قادرية فهو ممكن ومنها نفي الالم مطلقا اي وجوب الوجود يدل على انه تعالى لا
يتألم اصلا لان الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف والله تعالى منزه عن ان يكون
منافيا لشيء اذ المبدأ لا يكون منافيا لكمال المبدأ واما اللذة واما اللذة التي هي من
توابع المزاج فلا شك انه يستحيل على الله تعالى واما اللذة التي هي ادراك الكمال من حيث هو كمال
فلا شك انها حاصلة له تعالى وعدم اذن الشرع باطلاق لفظ الملتذ عليه لا يدل على نفي
معنى اللذة عنه ومنها نفي المعاني والاحوال والصفات الزائدة في الاعيان وذهب
الشيخ ابو الحسن الاشعري الى ان الله تعالى معاني قديمة قائمة بذاته هي العلم والقدرة
والارادة والحيوة والادراك والكلام والسمع والبصر وغيرها من الصفات التي
تقتضي القادرية والعالمية والحيية وغيرها من الاوصاف ومذهب ابي هاشم
ان لله تعالى احوالا مثل العالمية والقادرية وغيرها والحال لا معلومة ولا مجهولة لكن تقوم الذات عليها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)